

القواعد الحنبلية في التصرفات العقارية (PDF)

المشيف محمد بن حسن بن عمر المشطي



القواعد الحنبلية

في التصرفات العقارية

للفقيه الكبير والفرضي الشهير

الشيخ محمد أفندي الشطي

رحمه الله تعالى

طبعت بنفقة وتصحيح حفيد المؤلف الفقير محمد جميل الشطي
النائب الحنبلي ورئيس الكتاب في المحكمة الشرعية بدمشق

١٣٤٧ هـ مطبعة الترقى ١٩٢٩ م

مطبعة الترقى

القواعد الحنبلية

في التصرفات العقارية

للفقيه الكبير والفرضي الشهير

الشيخ محمد أفندي الشطي

رحمه الله تعالى

طبعث بنفقة وتصحيح حفيد المؤلف الفقير محمد جميل الشطي
النائب الحنبلي ورئيس الكتاب في المحكمة الشرعية بدمشق

محمد جميل الشطي

١٣٤٧ هـ مطبعة التبرقي ١٩٢٩ م

٤٢١٩

مكتبة جامعة الرياض
بعضها من ١٤٢٩
مكتبة مركز

نوار ٥٩٤

لايمان
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على نبيه وآله وصحبه وبعد فيقول
راجي احسان مولا المعطي محمد ابن المرحوم الشيخ حسن
الشطبي اعلم ان الله سبحانه وتعالى قد امنن على هذه الامة
المحمدية بان جعل مذاهبا كشرائع متعددة بعث النبي صلى
الله عليه وسلم يجمعها وان اكثر التعامل في هذه البلدة من
قديم والى الآن جار على مقتضى مذهب الخنابلة وقد رأيت
مس الحاجة الى جمع هذه الرسالة الجزئية في بيان احكام
التصرفات العقارية فأقول :

ان العقارات قسمان مسقف وغير مسقف وكل منها اما
ملك صرف أو وقف صرف أو مشترك فيما بينهما اما الاولان
فظاهران واما الثالث وهو المشترك فهو ان يكون العقار خالصا
لوقف ويحتاج الى تعمير او ترميم او اصلاح او يحتاج الوقف
الى مصارفات ضرورية ونحو ذلك وليس في الوقف ما يقوم
بذلك نفوقا على تعطيله بالكلية يسلم الناظر ذلك العقار الى
شخص بطريق الاجارة باجرة جزئية يدفعها في كل سنة لجهة
الوقف ويأخذ منه مبلغا معجلا معلوما لجهة الوقف ويأذن له
بالتصرف فيه اما بخرافة او قيمة او كدك او بناء يسمى بالحكر

٤٢١٩

— ٣ —

اصطلاحاً او نحو ذلك مما يأتي بيانه وقد شتمها الخنابلة
 بالخلوات المشهورة واستخرجوها من ابواب متعددة من الفقه منها
 ما ذكره صاحب الغاية حيث قال قال العلامة البهوتي في
 حاشية الاقناع وما يؤخذ من صاحب الخلو في كل سنة انما
 هو في مقابلة الجزء الباقي من المنفعة للوقف مثلا اذا كان
 اجرة مثل العقار في كل سنة عشرين فدفع مبلغاً معجلاً بناء
 على ان يؤخذ منه في كل سنة عشرة فقد اشترى نصف
 المنفعة وبقي للوقف نصفها فيجوز ذلك في الحالة التي يجوز فيها بيع
 الوقف بل هذه اولى لبقاء عين الوقف في الجملة لانهم صرحوا
 في باب البيع بجواز بيع المنفعة مجردة عن العين كما لو
 بيت بيني عليه ولو لم يكن موجوداً وكرأس جدار يضع عليه
 اخشابه او بنيانه ونحو ذلك وصرحوا ايضاً في باب الصلح
 بأن العوض مبذول في مقابلة جزء من المنفعة على التأيد
 وذلك بيع فلا تصح اجارة الناظر ولا صاحب الخلو الا للآخر
 او معه فيصح بيع هذا الخلو ورهنه واجارته كاملاً او حصة
 شائعة ولو لغير الشريك وكذا وقفه حيث جرت به العادة انتهى
 فالخلو هو ملك لحصة من المنفعة يصح بيعه ورهنه واجارته
 كما ذكر لانه منفعة وبيع المنافع مجردة عن العين صحيح لان
 المنافع كالايمان في الاحكام عند الخنابلة
 وقد جرى العرف في الشام في غير المسقف ان ما كان

— ٤ —

في الاراضي السلايخ يسمونه مسكة وما كان في الأراضي
المشجرة يسمونه قيمة كالبساتين ونحوها فالمسكة هي عبارة عن
استحقاق الحراثة في ارض الغير المعبر عنها بحق القرار فكان
المتسلم للارض المأذون له من ربه في الحراثة صار له مسكة
يتمسك بها وبمقتضى ما تقدم تكون ملكا لحصة من منافع الارض
عند الخابلة فيصح بيعها واجارتها ورهنها عندهم تامة او حصة
شائعة ولو لغير الشريك لاجرائهم المنافع مجري الاعيان

والقيمة هي عبارة عن كبس الارض بالتراب الذي ينقله
على دوابه وحرثها مع عمارة جدر محيطة بالبستان وبيت داخله
يسمى خما وجرن لمك المشمش وقمامة مجموعة في البستان ونحو
ذلك من لوازمه كآلات الحراثة وبعض المزدروعات التي يطول
مكثها في الارض كرطبة وهي الفصفصة وتسمى الان بالفصة
وغيرها وسميت قيمة لكونها اعيانا منقومة وهي ايضا تباع وترهن
وتؤجر تامة او حصة شائعة ولو لغير الشريك

ثم البساتين في الشام على انواع شتى فمنها ما يكون الغراس
فيها تبعا للوقف مع الارض والماء ومنها ما يكون تبعا للقيمة
فيكون ملكا لصاحب القيمة ومنها ما يكون لوقف اخر غير الارض
فيكون البستان قد اشتمل على ثلاثة حقوق فالارض والماء
لوقف والغراس لوقف آخر والقيمة ملك لصاحبها ومنها ما يكون
مشتركا بين صاحب القيمة ووقف الارض او وقف آخر ومنها ما

- ٥ -

يكون فيه غراسات مختلفة قديم وجديد ومستجد والحقوق فيه مختلفة الى غير ذلك من الانواع لانطيل بذكرها
 واما الجدك ويعرف الان بالكدك فهو ما يبنيه المستأجر في ذلك المسقف لنفسه مما يثبت على وجه القرار كالاغلاق ونحوها من الاعيان القائمة بأذن المتولي له بذلك وما يضعه فيه من آلات الصناعة ونحو ذلك وتختلف باختلاف الصنائع فألات الصناعة في المعاصر اعود واحجار لعصر الزيتون او الزبيب او غيرها واغطية للابار التي تكون فيها للزيت ونحوه وسرج لتنوير المحل وغير ذلك من لوازمها - وفي الافران معاجن مبنية ومصاطب لوضع اقراص الخبز والعجين وآلات لادخال ما يخبز الى بيت النار وغير ذلك من لوازمها - وفي دكاكين بائعي الروموس والاكارع والاطعمة المتنوعة او ان من نحاس ارغيره لطبخ الاطعمة ولتناولها ومصاطب مبنية ووجاق للطبخ وغير ذلك من لوازمها - وفي دكاكين الحدادين عمود مر كوز بالارض وكوانين ومداخن ومنافئخ وغير ذلك من لوازمها - وفي دكاكين الصياغة مصطبة محوطة وكوانين ومنافئخ وكوات ذوات اغلاق وغير ذلك من لوازمها - وفي دكاكين بائعي اللحم دفوف وكلايب لوضع اللحم وتعليقه وعمود لكسر العظام وغير ذلك من لوازمها - وفي دكاكين الخلاقة ووجاق واوان لغسل الرأس ودفات مر كوزة بالخائط لوضع الامواس والمناشف وغير ذلك

- ٦ -

من لوازمها - وفي باقي الدكاكين دفوف مسمرة وكوات ذوات اغلاق ومفاتيح وآلات لازمة للصناعة التي تكون فيها مما يناسب حرفة اربابها كالنصبه ونحوها فلا نطيل بذكرها .

واما الطواحين فكذلكها الابواب والمفاتيح واكوار لصب الحنطة ونحوها الى الاحجار تعلق فوقها وقفف لنقل الحنطة المغسولة ومزاريب لايبصال الماء الى الاحجار وآلات لازمة لادارة الاحجار ومعالف للدواب وغير ذلك من لوازمها ويوجد في بعض الطواحين مناخل وغزابل واعدال ونحو ذلك واصطلحوا على تسميتها بالقميص ويجتمع في بعض الطواحين مع الكدك مرصد نظراً لكون عمارتها كلية جسمية وهي على المالك للعين وهو الوقف واما في الدكاكين فنظراً للجزئية عماراتها فقد جرى العرف على ان صاحب الكدك يقوم بها متبرعاً .

واما الحمامات فيسمى كدكها بالقيمة وهي فيه الازر والاردية داخلا وخارجاً وقصبات لنشرها والاطوية والوراء داوان لتناول الماء من الاجرنة والاحواض حاراً وبارداً وانايب مركوزة بالحائط لصب الماء الى الاجرنة وغير ذلك من لوازمها (١)

واما البناء المصطلح عليه بالحكر فهو البناء او الغراس في الارض المحتكرة يأذن المتولي له بذلك ويبني المستأجر او يغرس

(١) وقد يجتمع في الحمامات مرصد وقيمة لما ذكره المؤلف في الطواحين اه حفيد المؤلف

- ٧ -

ففيها بنية البقاء والاحترام ثم يثبت ما عمره او غرسه لدى الحاكم الشرعي فيصير ملكاً محترماً له يتصرف فيه تصرف الملاك في في املاكهم فلصاحب الخلو وهو عام في جميع ما ذكر من القيمة والمسكة والكسك والحكر الاستبقاء في المحل باجرة المثل وان ابى الناظر لكونه شريك الوقف في المنفعة كما تقدم .

واما المرصد فقد استخرجه متأخروا الخنابلة من حكم الاستدانة على الوقف لمصلحة كما في شرائه للوقف نسبة وفي قرضه مالا .

فرع منافع الاموال مضمونة كالايمان اذا علمت ذلك فالمرصد هو ان يستأجر الانسان عقار الوقف المحتاج الى التعمير الضروري ويأذن له الناظر بذلك عند عدم حصول مال في الوقف وعدم من يستأجره باجرة معجلة تفي بذلك فيعمره المستأجر من ماله بنية الرجوع على الوقف عند حصول مال فيه او اقتطاعه من الاجرة في كل سنة ثم يثبت ما عمره لدى حاكم حنبلي يرى ان للوقف ذمة وهذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي تابعة للوقف وما صرفه المستأجر يكون ديناً له على رقبة المحل وجهة الوقف فلا يصح بيعه لتلك العمارة ولا ذلك الدين لان بيع الدين لا يجوز لغير من هو عليه .

فاذا اراد الخروج منه فله ان يقبض دينه من آخر باذن المتولي له ولا بد منه ويصير ذلك الدين مرصداً للدافع كما كان للقباض وحيث كان المرصد مبنياً على عدم وجود مستأجر

- ٨ -

فليجوز فيما تجوز اجارته فعلى هذا لا يصح ان يكون المرئىد على بقع المساجد والمدارس ودوز القرائن والرباطات ونحوها لانها لا تصح اجارتها فتنبه لذلك ومن اراد انقائ ذلك فليراجع رسالتنا السابقة (١) التي جمعناها في بيان القواعد الفقهية من مذهب الحنابلة في البيوع والاجارات والمساقاة والمزارعة والوقف والرهن والضمان والكفالة والحوالة والجنبايات والاحكام والحمد لله على التمام .

تم نقلها في مجلس واحد من نهار السبت خامس جمادى
الاولى سنة ١٣٢٥ من نسخة بخط الوالد عليها
خط المؤلف الجد رحمهما الله تعالى
بقلم الفقير محمد جميل الشطي
الحنبلي الدمشقي



(١) هي رسالة تحتوي على نحو الف مادة سماها تسهيل
الاحكام فيما يحتاج اليه الاحكام اه حفيد المؤلف

هذا الكتاب منشور في

